مجتمع

ألمانيا: حالة تفشّ جديدة لإنفلونزا الطيور

أعلنت السلطات الألمانية أنها رصدت تفشياً لفيروس إنفلونزا الطيور (إتش 5 إن 1) في مزرعة أخرى في شمال شرقي البلاد. وقالت وزارة الزراعة والبيئة إنه تأكد وجود المرض في مزرعة صغيرة في هوهنكيرتشن في ولاية مكلنبورج فوربومرن. وتابعت أن هذه ثالث حالة تفشٍ في الولاية. وتنتقل إنفلونزا الطيور عادة من دولة إلى أخرى عن طريق الطيور البرية المهاجرة، وهي تنتشر بشكل سريع في أوروبا، الأمر الذي أثار مخاوف في قطاع الدواجن بعد تفشٍ سابق أدى إلى إعدام عشرات الملايين من الطيور وفرض قيود على التجارة الدولية. (رويترز)

الهند: مقتل 4 رضع بحريق مستشفى

لقي أربعة رضع حتفهم عقب نشوب حريق في وحدة لرعاية الأطفال حديثي الولادة داخل مستشفى وسط الهند. وقال رئيس وزراء ولاية ماديا براديش، شيفراج سينغ تشوهان، إنه أصدر أمراً بإجراء تحقيق لمعرفة سبب الحريق الذي اندلع مساء أول من أمس في مستشفى «كاملا نهرو» للأطفال في مدينة بوبال. وكتب على حسابه على موقع «تويتر»: «الموت المبكر للأطفال يسبب ألماً لا يطاق»، وقدم تعازيه إلى أسر الضحايا. وقال وزير التعليم الطبي الهندي فيشواس سارانغ إن 40 طفلاً كانوا داخل وحدة الرعاية، وقد أنقذ 36 منهم. (أسوشييتد برس)

نيوزيلندا: رفض لقيود كورونا

كثّفت نيوزيلندا إجراءاتها الأمنية مع احتشاد الآلاف للاحتجاج على القواعد التي تُلزم السكان بتلقي اللقاح المضاد لكوفيد-19، وعلى قرارات الإغلاق التي تفرضها الحكومة للسيطرة على فيروس كورونا الجديد. وأُغلقت جميع مداخل البرلمان باستثناء مدخلين في إجراء أمني غير مسبوق، مع خروج محتجين غالبيتهم لا يضعون الكمامات في مسيرة وسط ويلينغتون واحتشادهم عند البرلمان. ورفع كثيرون لافتات تحمل كلمات مثل «الحرية» و«الأستراليون ليسوا فئران تجارب»، كما رددوا شعارات تطالب الحكومة بالتراجع عن جعل اللقاح إجبارياً، ورفع القيود المفروضة للحد من تفشي الفيروس. وأظهرت اللافتات المرفوعة دعماً للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب واتهامات لوسائل الإعلام بأنها «زائفة وكاذبة». وقال متظاهر من أمام البرلمان: «لن يجبرني أحد على تلقي شيء لا أريده. أطالب الحكومة بإعادتنا إلى ما كنا عليه عام 2018، هكذا ببساطة. أريد استعادة الحريات». وواجهت نيوزيلندا صعوبات بالغة هذا العام في مكافحة تفشي المتحور الهندي «دلتا» الشديد العدوى، ما دفع رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن إلى فرض الإغلاق والتوجه نحو التعايش مع الفيروس مع تكثيف عمليات التلقيح. وقالت أرديرن الشهر الماضي إنه سيكون لزاماً على المدرسين والعاملين بالقطاع الطبي تلقي اللقاح كاملاً، ما أثار انتقاد من يطالبون بمزيد من الحريات وإنهاء الإلزام بتلقي اللقاح.

(رويترز)

(هاغين هوبكينز/ Getty)

«قتل بطيء» للأسير عبد الناصر الرابي

رام الله ـ **سامر خويرة**

تتعامل عائلة الأسير الفلسطيني المريض عبد الناصر الرابي، بجدية مع الاتهامات الموجهة إلى إدارة مصلحة سجون الاحتلال الإسرائيلية بالتواطؤ مع جهات أمنية إسرائيلية عليا وجهاز مخابرات الاحتلال «الشاباك» لقتله بطريقة بطيئة. ورغم علم العائلة بالحالة الصحية الصعبة لابنها، لكنها تؤيد تهديده بالقيام بإضراب مفتوح عن الطعام إذا أصرت سلطات الاحتلال على رفض مطالبه، بضرورة توفير العناية الطبية اللازمة له بسبب إصابته بمرض السرطان. بدأت القصة عندما اتهم محامي عبد الناصر جهاز «الشاباك» الإسرائيلي بمحاولة تصفية موكله جسدياً داخل السجن، من خلال تعمّد ممارسة استراتيجية إهمال توفير الرعاية الطبية لصحته. ويقول شقيقه الأكبر، عرفة عدنان الرابي لـ«العربي الجديد»: «فشلت كل المحاولات لدفع الاحتلال إلى معالجة عبد الناصر، فهو لم يخضع منذ نحو شهرين لفحوص طبية، فيما ما زال يعاني من آثار مرض السرطان الذي أصيب به قبل سنوات، ومن تبعات العمليات الجراحية التي خضع لها قبل اعتقاله في أوائل سبتمبر/أيلول الماضي». يضيف: «يحتاج أخي إلى متابعة طبية متقدمة على مدار الساعة، تشمل تناول الأدوية وإجراء صور أشعة وصور نووية ومنظار للقولون بانتظام. وكل ذلك لا يحصل».

ويؤكد عرفة أنّ عبد الناصر طالب منذ اعتقاله الأخير، عبر محاميه، بالسماح له بتلقي العلاج المناسب، لكن إدارة السجن لم تبدِ أي اهتمام، ما دفعه إلى اتهامها بالتخطيط لاغتياله بالتواطؤ مع جهاز «الشاباك»، والتهديد بإطلاق إضراب عن الطعام والشراب».

ويبلغ عبد الناصر 51 عاماً، وهو من مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية المحتلة، وأمضى نحو 9 سنوات في سجون الاحتلال. وكان أحد جرحى الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993)، علماً أنه حاصل على شهادة بكالوريوس من جامعة القدس المفتوحة، ولديه 6 أبناء، وكان أعد دراسات عدة تحمل أبرزها عناوين «السعادة الأسرية» و«السقوط الأمني» و«غرف العصافير». وأصيب عبد الناصر بالسرطان قبل ثلاث سنوات حين كان معتقلاً أيضاً في سجون الاحتلال. ورغم ظهور أعراض المرض عليه، بقي معتقلاً عامين إضافيين.

تقول زوجته ميسون لـ«العربي الجديد»: «بعدما خرج زوجي سابقاً من السجن، أجرى فحوصات وتلقى علاجاً كيماوياً وخضع لعدة عمليات جراحية شهدت استئصال 20 سنتيمتراً من أمعائه. ثم أعاد الاحتلال اعتقاله في ذروة رحلة علاجه». وتشدد على أن الاحتلال «ينفذ اغتيالات بطيئة لمعتقلين فلسطينيين، من خلال تعمّده إهمالهم طبياً». وتكشف أن زوجها يحتاج إلى عملية لتغيير مفصل في ركبته مرتبطة بإصابة تعرّض لها خلال الانتفاضة الأولى، لكنه يتعرض لتهميش كبير جعل وضعه الصحي أكثر سوءاً». وتؤكد أنّه «أمام هذه الحالة الصعبة، يجب القيام بتحركات قوية وفاعلة للضغط على الاحتلال الذي ترقى تصرفاته إلى مستوى جرائم. ومن الضروري أن تلعب الفصائل الفلسطينية دوراً في ممارسة هذا الضغط من أجل تحقيق هدف الإفراج عن المرضى على الأقل». وتحذر من أنّ اعتقال زوجها تحت بند «الملف السري» وآخرين تحت بند التوقيف الإداري يزيد قلقهم. وتشير إلى أنّه بعد أكثر من شهر من الانتظار والمعاناة وسياسة الإهمال الطبي، ألغى الاحتلال الفحص المقرر لعبد الناصر بعد وصوله إلى مستشفى في القدس، بحجة أن طبيب السجن لم يتابع ملفه ويعطيه الأدوية اللازمة التي يجب أن يتناولها عشية الفحص. وهذا التأجيل زاد سوء مرضه، ومعاناته من نزيف معوي لا تعرف أسبابه. والمرض يشتد عليه يوماً بعد يوم».

أما النجل الأكبر لعبد الناصر، علي، البالغ 16 عاماً، فيدرك ما يحصل لوالده رغم أنه من الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ لديه إعاقة بصرية وسمعية، واستغل قدرته على استخدام منصات التواصل، لإطلاق حملات لمساندة أبيه. وتترجم والدته لـ«العربي الجديد» ما يقوله بلغة الإشارة بالقول: «يحرمني الاحتلال من والدي منذ الطفولة. فهو يتعرض للاعتقال منذ صغري حين كان يأخذني إلى أطباء ويتابع ملفي الصحي. وفي كل مرة كان يعتقل فيها كنت أحرم من مواصلة العلاج. ولا ينحصر الأمر في ذلك، إذ ظل أبي غائباً عن معظم مناسبات النجاح والأفراح والأعياد التي مرت علينا».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

احتجاز الجثامين

يواصل الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامين 7 أسرى شهداء، أقدمهم الأسير أنيس دولة منذ عام 1980، إضافة إلى عزيز عويسات المتحدر من القدس الذي استشهد عام 2018، وفارس بارود ونصار طقاطقة وبسام السايح الذين قضوا جميعهم عام 2019، وسعدي الغرابلي وكمال أبو وعر اللذين توفيا عام 2020.

تحقيق

تكثّف سلطات بيلاروسيا محاربة الاتحاد الاوروبي بسلاح استغلال اللاجئين على اراضيها، والدفع بهم نحو بولندا، بعد تركهم طويلا في العراء على الحدود

لاجئو العراء

بيلاروسيا تكثّف استخدام سلاح المهاجرين

ناصر السهلي، شادي عاكوم

شهدت الأوضاع على الحدود البولندية - البيلاروسية تطورات دراماتيكية، أول من أمس الإثنين، إثر محاولة آلاف المهاجرين العبور سيراً على الأقدام عبر طرق سريعة وفرعية الى غرب أوروبا، ما أدى إلى اندلاع أعمال عنف ومواجهات مع أجهزة الأمن البولندية التي استخدمت المروحيات في بعض النقاط. وترافق ذلك مع مطالبة مسؤولين أوروبيين بفرض المزيد من العقوبات على نظام الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، والتحرك نحو البلدان المصدّرة للمهاجرين جواً من خلال منعها من إصدار تأشيرات سياحية الى مينسك، ما عكس تخوفهم من أن تعيش القارة مجدداً أزمة بلوغ النزوح ذروته عام 2015، والذي لا تزال تداعياته تخيّم على اجتماعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وطالبت برلين بروكسل باتخاذ إجراءات لوقف تدفق المهاجرين من بيلاروسيا. وقال وزير داخليتها هورست زيهوفر لصحيفة «بيلد» إنّ تدفّق المهاجرين مشكلة «لا تستطيع أن تتعامل بولندا أو ألمانيا معها بمفردهما»، مضيفاً: «يجب أن نساعد الحكومة البولندية في تأمين حدودها الخارجية. وهذا من مهمات المفوضية الأوروبية»، علماً أنه رحب أيضاً ببناء جدار حدودي «لمواجهة استخدام لوكاشينكو يدعم من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين البشر لزعزعة استقرار الغرب». أما واشنطن فطالبت بيلاروسيا بوقف «التلاعب» بالمهاجرين إلى أوروبا عبر حدود بولندا. وقال الناطق باسم وزارة خارجيتها نيد برايس: «تندد الولايات المتحدة بشدة بقيام نظام لوكاشينكو بالاستغلال السياسي والتلاعب بأشخاص ضعفاء، والصور والمعلومات التي وردت من الحدود بين بيلاروسيا وبولندا حيث يحتشد آلاف المهاجرين مزعجة». في المقابل، كررت وزارة الدفاع البيلاروسية نفيها الاتهامات التي «لا أساس ولا مبرر لها في شأن المهاجرين»، واتهمت بولندا بتعمد تصعيد التوتر. لكن لا يخفى أن تسهيل بيلاروسيا نقل الناس لقاء أموال مرتبطة بوعود «الوصول إلى أوروبا» يندرج ضمن سياسات رئيسها لوكاشينكو ردّاً على الاحتجاجات الكبيرة التي شهدتها بلاده ضد إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية العام الماضي بنسبة 80 في المائة من الأصوات، والتي واكبها الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على نظامه.

وبدءاً من مايو/ أيار الماضي، أطلق لوكاشينكو ما يشبه «هجوماً على أوروبا» عبر السماح لمهاجرين عالقين في بلاده بالتوجه إلى أوروبا التي وصفها بأنها «رافعة لهم»، قبل أن يطلق حملة نقل جوي من العراق ودول أخرى تمهيداً لمنح الناس حرية التوجه إلى ليتوانيا وبولندا، ما دفع الأوروبيين إلى اتهام نظامه بتنفيذ عمل منظم لإغراق بلادهم بالمهاجرين. وقفز رقم اللاجئين في ليتوانيا من 81 في 2020 إلى 4100 خلال الأشهر الثمانية الأخيرة.

إجراءات بولندا

وأمس الثلاثاء، أعلن حرس الحدود البولندي إرسال السلطات 12 ألف جندي إضافي إلى المنطقة الحدودية، وتعزيزها إجراءات المراقبة باستخدام طائرات بلا طيار أظهرت صورها أن «الوضع شديد التوتر» على طول الحدود الشرقية للبلاد. وعلّق وزير الأمن القومي البولندي ماريوس بلاشتشاك على نشر مزيد من الجنود مقابل الأسلاك الشائكة التي ترتفع نحو مترين بأنه «تأكيد على أننا سنتصدى لكل محاولات اجتياز الحدود»، علماً أن منطقة معبر كوزينكا تخضع لإجراءات صارمة من أجل منع هروب اللاجئين، كما حدث سابقاً، في اتجاه ألمانيا. وكان لافتاً قول المتحدث باسم الحكومة البولندية ستانيسلاف زارين إن «المهاجرين لا يتحركون بحرية، بل يخضعون لرقابة صارمة مسلحة من أجهزة الأمن في بيلاروسيا التي تحدد وجهة مسارهم»، من جهته، دافع رئيس الوزراء البولندي ماتوش موارفيتسكي عن إعلان حال الطوارئ على الحدود منعاً لتسهيل عمليات مساعدة المهاجرين ونقلهم، بالقول: «لإغلاق يخدم مصلحتنا الوطنية، ونحذر من أن الموجة غير المسبوقة من المهاجرين الذين يحاولون دخول بولندا بصورة غير قانونية من بيلاروسيا تهدد أمن الاتحاد الأوروبي كله، في حين نرفض الرضوخ لتخويف نظام لوكاشينكو، ونتمسك بالدفاع عن السلام في أوروبا مع شركائنا من الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي». وكانت المفوضية الأوروبية شجعت بولندا على قبول دعم ومساندة الجانب البولندي. ويتحدث سكان في قرى عن سماع أصوات بكاء الأطفال ليلاً في الغابات، علماً أن السلطات البولندية تسمح في حدود ضيقة جداً لبعض أطقم الإسعاف من الصليب الأحمر البولندي بالوصول إلى اللاجئين الذين يعانون من صدمة الوجود في العراء والبرد. وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وصل أكثر من ألف اتصال لأشخاص عالقين بين بيلاروسيا وبولندا لطلب مساعدة في غياب أية وسائل للعيش والحصول على دفء، وكانت الاستجابات قليلة في ظل ظروف تسييس القضية.

وأول من أمس، رد ستيفن سيبيرت، المتحدث باسم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي ستغادر منصبها في نهاية الشهر الحالي، على قول المتحدث باسم حرس الحدود البيلاروسي أنطون بيتشكوفسكي، إن «المهاجرين لا يشكلون تهديداً أمنياً، ويحق لهم قانوناً التقدم للحصول على وضع اللجوء ومكافحة التهريب. لكن وارسو رفضت ذلك، مؤكدة قدرتها على السيطرة على الوضع بمفردها.

أدوات في «لعبة أكبر»

مزيد من المعلومات في الصفحة 20

في غابة المصير المجهول (بيونيد شيغلوف/ فرانس برس)

12,000
هو عدد الجنود البولنديين الاضافيين الذين ارسلوا لتعزيز أمن المنطقة الحدودية

رغم كل محاولات أوروبا لوقف استخدام لوكاشينكو، بدعم من نظيره الروسي فلاديمير بوتين، البشر لزعزعة استقرار الغرب. ويحدث هذا التدفق وسط ظروف إنسانية غير لائقة في عراء الغابات وأطرافها، حيث ينخر البرد عظام الأكثر ضعفاً من الصغار، وبعضهم مرضى. وفي الليل تنخفض درجات الحرارة إلى صفر مئوية وادنى، وسط قيود مشددة من الجانب البولندي. ويتحدث سكان في قرى عن سماع أصوات بكاء الأطفال ليلاً في الغابات، علماً أن السلطات البولندية تسمح في حدود ضيقة جداً لبعض أطقم الإسعاف من الصليب الأحمر البولندي بالوصول إلى اللاجئين الذين يعانون من صدمة الوجود في العراء والبرد. وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وصل أكثر من ألف اتصال لأشخاص عالقين بين بيلاروسيا وبولندا لطلب مساعدة في غياب أية وسائل للعيش والحصول على دفء، وكانت الاستجابات قليلة في ظل ظروف تسييس القضية.

وأول من أمس، رد ستيفن سيبيرت، المتحدث باسم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي ستغادر منصبها في نهاية الشهر الحالي، على قول المتحدث باسم حرس الحدود البيلاروسي أنطون بيتشكوفسكي، إن «المهاجرين لا يشكلون تهديداً أمنياً، ويحق لهم قانوناً التقدم للحصول على وضع اللاجئ في الاتحاد الأوروبي»، بأن «مينسك تتصرف مثل مهربي البشر». ولا تتعلق قضية المهاجرين على الحدود البولندية - البيلاروسية اليوم بالجدل حول سلامتهم وحقهم في طلب اللجوء، بل باستمرار سلطات بيلاروسيا إجراءات نقلهم المنظم، والتي يصفها سيبيرت بأنها «استغلال للاجئين بطرق مستهجنة سياسياً وإنسانياً».

> يتحدث سكان في قرى بولندية عن سماع بكاء اطفال ليلا في الغابات

أوروبا أكثر واقعية وأقل أخلاقية

ودفعت محاولة المهاجرين تنفيذ دخول جماعي بالقوة عبر حدود بولندا، المفوضية الأوروبية إلى اتهام بيلاروسيا باستغلال الأزمة. ووصفت الناطقة باسمها آنالبرت بانيز، ما يحصل بأنه «استمرار لمحاولة نظام لوكاشينكو اليائسة استخدام الناس أدوات لزعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي وقيمه»، مكررة بأن الاتحاد يراقب الوضع عن كثب. ويناقش الأوروبيون حالياً فرض مزيد من العقوبات على نظام لوكاشينكو بسبب «الحرب الهجينة» التي أطلقها ضدهم، علماً أن بعضهم يتهم نظام بيلاروسيا بـ«رئاسة عصابة لمهربي بشر تابعة لدولة». ودعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين دول الاتحاد إلى الموافقة على فرض عقوبات إضافية على نظام لوكاشينكو بعدما أعلن عدم رغبته في صدّ المهاجرين في طريقهم الى أوروبا كرد فعل على عقوبات يفرضها الأوروبيون على بلاده. من جهته، شدّد رئيس كتلة حزب الشعب الأوروبي الألماني مانفرد فيبر لصحيفة «بيلد» على أن «رسالة أوروبا يجب أن تكون كفى، وتوجيه رد حازم، والعمل لمعاقبة شركات الطيران التابعة لبلدان ثالثة تشارك في نقل المهاجرين إلى بيلاروسيا»، وكتبت صحيفة «تاغس شبيغل» الألمانية «المزاج بين الألمان والأوروبيين تغيّر تجاه اللاجئين بعد أزمة الهجرة عام 2015، فالنقاشات اليوم أصبحت أكثر واقعية وأقل أخلاقية، وهو ما تظهره الحملات الرئاسية في فرنسا والنمسا ودول البلطيق، رغم أن ضغط الهجرة أقل بكثير منه حينها».

> استجابة ضعيفة للاستغاثات في ظل ظروف تسييس القضية

محو أمية في مخيم شاتيلا

> اطفال كثر في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين حرموا من التعليم لسبب او لآخر، فكان ان عمدت إحدى الروضات إلى استيعابهم لتعليمهم

بيروت ـ انتصار الدنان

حُرم عدد كبير من الأطفال في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين أجنوب العاصمة اللبنانية بيروت، من الدراسة نتيجة عوامل عدّة، كما أنّ عدداً كبيراً من التلاميذ يتسربون من المدارس لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة، ففتحت روضة منارة القدس أبوابها للتلاميذ المتسربين، بالإضافة إلى صفوف لمحو الأمية. تقول مديرة الروضة منال حيدر: «حصلنا على علم وخبر لروضتنا عام 2010، ولدينا مشروع تربوي للأطفال يشمل صفوف الروضات ودروس تقوية لصفوف المرحلة الابتدائية، إضافة لصفوف خاصة للتلاميذ المتسربين من المدارس. كما يتضمن المشروع صفوفاً لمحو الأمية». تتابع: «معظم المتسربين من المدارس هم في سن المراهقة، ونسعى إلى دعمهم وتقويتهم بالمواد الأساسية، وإرشادهم قدر الإمكان»، مشيرة إلى أن «المراهق يخشى البوح لأهله بأمور عدة، ما يضطرنا أحياناً إلى الحلول مكان الأهل، بهدف حمايتهم قدر المستطاع». تضيف: «طلابنا في الروضة من جنسيات عدة، لبنانية وفلسطينية وسورية. والنسبة الأكبر من التلاميذ هم من الجنسية السورية».

بالإضافة إلى ما سبق، تركز الدورة على الثقافة العامة وكيفية التواصل باحترام مع الآخرين. وتتراوح أعمار تلاميذ محو الأمية ما بين 8 سنوات و18 سنة. أما بالنسبة للتلاميذ المتسربين من المدارس، فمعظمهم في سن المراهقة. تقول حيدر: «إحدى الفتيات التي عادت إلى المدرسة في عمر الـ14، باتت تساعدني في الروضة في مقابل ما تيسر من مال، إذ لا نحصل على مساعدات أو دعم من أحد». وتشرح أن المشروع عبارة عن جهد ومبادرة فردية، «كما أن التعليم شبه مجاني، فالمبلغ الذي نتقاضاه من كل تلميذ هو مبلغ رمزي قيمته المادية خمسون ألف ليرة لبنانية (2,5 دولار)، فالهدف الأساسي هو تحسين الأداء التعليمي للتلاميذ».

من جهتها، تقول ملك فرحات (14 عاماً)، من مدينة بعلبك (شرق لبنان)، والمقيمة في حي فرحات في بيروت: «تعلمت حتى الصف الخامس الأساسي، إلا أنني توقفت عن الدراسة بسبب انفصال والدي، فمكثت مع أمي التي تعمل في مكتب، حيث تعد القهوة والشاي للموظفين. وعندما علمت بالمشروع في الروضة، التحقت به لأتعلم ما فاتني. وعندما تمكنت من الدروس، صرت أعمل في الروضة، وأعلّم تلاميذ محو الأمية، وأتدرب على الدرس قبل يوم من تعليمه للتلاميذ، وفي اليوم التالي أدرسه لهم. وفي الوقت نفسه، أتقاضى أجراً مقبولاً نوعاً ما».

تتابع فرحات: «صرت أعرف القراءة والكتابة، وأتعلم ما يتعلمه بقية التلاميذ، وأعلمهم القراءة والكتابة، وهذا العمل يجعلني سعيدة، لأنني أشعر بأنني حققت ما كنت أسعى إليه، كما أنني أدرّس الأولاد حتى لا يعيشوا تجربتي، وأعمل على تطوير نفسي من خلال تعلمي الكمبيوتر والالتحاق بدورات في اللغة الإنكليزية».

أما آية رزق (15 عاماً)، وهي من درعا في سورية، فتساعد في تدريس التلاميذ علماً أنها في الصف السابع الأساسي، وقد تأخرت عامين عن الدراسة. تقول: «كان يجب أن أكون في الصف العاشر، لكن عندما أتينا إلى لبنان لم يكن هناك مدارس للتلاميذ السوريين. في ذلك الوقت، كان يجب أن أكون في الصف الرابع، لكنني تقدمت للتسجيل في مدرسة وامتحنوني ولم يقبلوني إلا في الصف الثاني». تتابع آية: «عندما أعلّم التلاميذ، أشعر بسعادة لأنني أقوم بعمل نافع، وفي الوقت نفسه، أحصل على أجر لقاء عملي». ويقيم أحمد فهد (12 عاماً)، الذي يتحدّر من دير الزور في سورية، في مخيم شاتيلا، ولم يسبق له أن دخل مدرسة من قبل. يقول: «في البداية، لم أكن أحب المدرسة، ولم أرغب في التعلم. كان أهلي يسجلوني في المدرسة لكنني لم أكن أذهب إليها، لكن عندما كبرت صرت أشعر بحرج، فلا أستطيع قراءة المعلومات التي تمر أمامي. التحقت بالروضة وصرت أعرف قراءة وكتابة اسمي باللغتين العربية والإنكليزية».

أما إيمان بكار (13 عاماً)، المتحدرة من مدينة حلب في سورية، فتقول: «تعلمت حتى الصف الأول الأساسي فقط. لم تكن لدي رغبة في التعليم، ولم أكن أحب المدرسة، ولم أعرف القراءة والكتابة. لذلك، قررت الالتحاق بصف محو الأمية لأتعلم القراءة والكتابة. وتشجعت حين رأيت الأولاد يتعلمون في وقت كنت عاجزة عن الأمر. طلبت من أمي أن تسجلني في الروضة، وكان لي ما أردت وبدأت التعلم».

أما مادلين عبد الرازق (12 عاماً)، وتتحدر أيضاً من مدينة حلب السورية، فتقول إنها تركت المدرسة بسبب لجوئها إلى لبنان مع عائلتها. تضيف: «لا أعرف الحروف العربية ولا حتى الإنكليزية، كما لا أعرف القراءة والكتابة، لذلك صرت أحضر إلى صف محو الأمية حتى أتعلم، وأنا الآن أتعلم العربية والإنكليزية إضافة إلى الرياضيات».

يحبون حضور الصفوف (العربي الجديد)

الظروف الصعبة لم تمنعهم من متابعة تعليمهم (العربي الجديد)

نازحو مخيم الركبان تحت ضغط المغادرة

وضع سيئ دائم للنازحين في مخيم الركبان (كليك مزعاوي/ فرانس برس)

> بات نازحو مخيم الركبان السوري يخضعون لضغط العودة إلى مناطق سيطرة النظام رغم علمهم بمخاطر تعرضهم للاعتقال او حتى الموت. إذ لا يمكن ان يحتملوا الحال داخله

محمد الأحمد

أعلن «مجلس عشائر تدمر والبادية السورية» أن عشرة عائلات من حماة وحمص ودرعا غادرت مخيم الركبان الذي يقع على الحدود مع العراق والأردن، وتوجهت إلى مناطق سيطرة النظام بسبب الجوع وعدم توفر رعاية طبية لهم ولأطفالهم، في حين لم يحصلوا على أية ضمانات بعودتهم من دون التعرض للاعتقال.

وإلى الأسباب الإنسانية التي دفعت هذه العائلات إلى مغادرة مخيم الركبان، يضيف رئيس «مجلس عشائر تدمر والبادية السورية» ماهر العلي سبب انتشار ظاهرة الاعتقالات التعسفية التي ينفذها فصيل «مغاوير الثورة» داخل المخيم، والتي يقول لـ«العربي الجديد» إنها «تحصل بأتهامات كاذبة وملفقة تهدف إلى الضغط على المحتجزين وعائلاتهم من أجل دفع مبالغ مالية كبيرة من أجل تفادي حوادث ثأر شخصية». ويحصي العلي مغادرة 35 عائلة مخيم الركبان منذ 11 سبتمبر/ أيلول الماضي، ويشير إلى أن بعض أفرادها لديهم حالات مرضية، وأن آخرين نسقوا مع أشخاص أو أقارب لهم في مناطق سيطرة النظام من أجل تسوية أوضاعهم. ولا يخفى أيضاً أن البعض خرج من المخيم عبر طرق تهريب ضمن البادية السورية إلى مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد). والعائلات التي عادت إلى مناطق سيطرة النظام تحديداً مهددة بالاعتقال في أي وقت».

ويوضح أيضاً أن «4 آلاف شخص في مخيم الركبان يعانون من نقص في الغذاء والدواء والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب، ومن الانعدام شبه التام للتعليم، وكذلك من الاعتقالات التعسفية لعناصر مغاوير الثورة التي تخلق ممارساتها رعباً كبيراً، وشمل آخرها قبل فترة قصيرة أربعة مدنيين خضعوا لضغوط كبيرة من أجل إخلاء منازلهم المبنية من الطوب والتي تبعد نحو 6 كيلومترات عن قاعدة التنف، علماً أن مغاوير الثورة التي أنشئت لقتال قوات النظام والمليشيات الإيرانية وعناصر تنظيم داعش، تسيطر على المخيم بالكامل». يضيف: «يتمثل الحل الوحيد بالنسبة إلى المتواجدين في المخيم في ابتعاد الفصائل عن إدارته، ومبادرة المنظمات الدولية إلى تقديم مساعدات إنسانية ملحة لهم من أجل إنقاذهم، ومنعهم من المغادرة إلى مناطق سيطرة النظام»، علماً أن الأشخاص الذين لا يزالون في المخيم شبه معدمين مادياً أو مطلوبون من الأجهزة الأمنية التابعة للنظام».

> 4 آلاف شخص يعانون من نقص في الغذاء والدواء

> غادرت 35 عائلة مخيم الركبان منذ 11 سبتمبر الماضي

ويطالب العلي قوات التحالف الدولي المتمركزة في قاعدة التنف بأن تراعي ظروف النازحين في مخيم الركبان، مشيراً إلى أن «الأطباء العاملين في صفوف قوات التحالف يجرون عمليات جراحية ويوفرون الرعاية الطبية للعائلات المحسوبة على مغاوير الثورة. أما المدنيون الذين لا يملكون وساطات فمحرومون من الطبابة والرعاية».

كما يدعو فصيل «مغاوير الثورة» إلى إلغاء الضرائب المفروضة على السيارات التي تجلب المواد الغذائية إلى مخيم الركبان، «لأنها ترفع الأسعار في شكل جنوني»، علماً أن الفصيل يتلقى دعماً أميركياً لتنفيذ مهمة حماية مساحة 55 كيلومتراً من البقعة الجغرافية التي تقع عند مثلث الحدود السورية - العراقية - الأردنية، وتضم قاعدة التنف ومخيم الركبان.

من جهته، يقول موفق السعدون النازح من مدينة تدمر إلى مخيم الركبان، لـ«العربي الجديد»: «نعيش من قلة الموت، إذ نعاني من كل أنواع الصعوبات في المخيم الذي لا تتوفر فيه أية مقومات للحياة، وكأنه منسي بالكامل. وقد دخلنا فصل الشتاء حالياً من دون وجود مازوت أو حطب للتدفئة فسعر ليتر المازوت 5 آلاف ليرة سورية (1,42 دولار)، وسعر كيلو الحطب 700 ليرة (دولاران) وكل من كيلو البطاطا وكيلو الطماطم 4000 ليرة (1,14 دولار)، وأقل عائلة في المخيم تحتاج إلى 250 دولاراً شهرياً كي تعيش في شكل عادي، وهو مبلغ غير متوفر بالطبع إلا إذا أرسل من أقارب في الخارج. وأنا أستغرب أن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تتجاهل المخيم بالكامل، في حين أننا نواجه مصير الموت أو الاعتقال إذا توجهنا إلى مناطق سيطرة النظام، ما يعني أننا واقعون بين المطرقة والسندان». ويرى المرض في المخيم، شكري أبو محمود أن «من أهم أسباب مغادرة العائلات إلى مناطق سيطرة النظام هو عدم وجود الرعاية الصحية ومستلزمات العلاج، علماً أن النقطة الطبية الوحيدة التي كانت تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أغلقت أبوابها في وجه قاطني مخيم الركبان في مارس/ آذار 2020».

ويتابع: «تحتاج حالات مرضية عدة في مخيم الركبان إلى علاج في مستشفيات غير موجودة، في وقت تسود حالة عامة سيئة داخله نتيجة الحصار وقلة تقديم المساعدات التي لم تدخله منذ عامين. كل ذلك يضغط على الأهالي للمغادرة إلى مناطق سيطرة النظام».